



وثائق

المناقصة رقم: وأ/332/2022-2023

تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي
والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام
والمحطات الخارجية التابعة له





وثائق

المنافسة رقم 332 لسنة 2022-2023

بشأن أعمال النظافة

الخاصة بوزارة الاعلام

تتألف وثائق هذه المنافسة من المستندات الآتية :

- المستند رقم (1) الشروط العامة .
- المستند رقم (2) الشروط الخاصة .
- المستند رقم (3) الشروط والمواصفات الفنية .
- المستند رقم (4) نموذج صيغة العقد .
- المستند رقم (5) النماذج ، ويتضمن الوثائق التالية :
 - الوثيقة (1-5) نموذج بيانات المناقص
 - الوثيقة (2-5) نموذج صيغة العطاء
 - الوثيقة (3-5) نموذج محتويات العطاء
 - الوثيقة (4-5) نموذج التأمين الأولي
 - الوثيقة (5-5) نموذج التأمين النهائي
 - الوثيقة (6-5) نموذج المتعهدون من الباطن
 - الوثيقة (7-5) نموذج الإقرار رقم (1)
 - الوثيقة (8-5) نموذج الإقرار
 - الوثيقة (9-5) نموذج
 - الوثيقة (10-5) نموذج
- المستند رقم (6) الملاحق - إن وجدت - ، ويتضمن الوثائق التالية :
 - الوثيقة (1-6) ملحق الشروط الإضافية - إن وجدت -
 - الوثيقة (2-6) ملحق
- المستند رقم (7) القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم 74 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017.





المستند رقم (1)

الشروط العامة





المستند رقم (1)

الشروط العامة

فهرس المحتويات

رقم المادة	الموضوع	رقم الصفحة
مادة (1)	الشروط الواجب توافرها في مقدم العطاء	6
مادة (2)	عنوان مقدم العطاء	6
مادة (3)	تسليم وثائق المناقصة	6
مادة (4)	دراسة مستندات المناقصة	7
مادة (5)	شروط إعداد وتقديم العطاء	7
مادة (6)	مدة سريان العطاء	8
مادة (7)	الاجتماع التمهيدي	8
مادة (8)	آخر موعد لتقديم العطاءات	9
مادة (9)	محتويات العطاء	9
مادة (10)	التأمين الأولي	10
مادة (11)	الأسعار	11
مادة (12)	فض المظاريف ودراسة العطاءات والبت فيها	13
مادة (13)	الترسية	13
مادة (14)	التأمين النهائي	14
مادة (15)	فسخ العقد أو سحب العمل و التنفيذ على الحساب	15
مادة (16)	نطاق الأعمال	16
مادة (17)	جهاز المتعهد	17
مادة (18)	الاستبدال	17
مادة (19)	تغيير الشكل القانوني للمتعهد	18
مادة (20)	التزامات المتعهد	18
مادة (21)	معاينة الموقع	19
مادة (22)	مدة تنفيذ الأعمال	20



رقم المادة	الموضوع	رقم الصفحة
مادة (23)	وثائق التأمين	20
مادة (24)	الأوامر التغييرية	21
مادة (25)	التمن	22
مادة (26)	الدفعة المقدمة	22
مادة (27)	التنازل	23
مادة (28)	التعاقد من الباطن	23
مادة (29)	حوالة الحق	23
مادة (30)	غرامة التأخير	23
مادة (31)	الخصم من مستحقات المتعهد	24
مادة (32)	عدم جواز الدفع بعدم التنفيذ	24
مادة (33)	القوة القاهرة	25
مادة (34)	الظروف الطارئة	25
مادة (35)	إنهاء العقد للمصلحة العامة	25
مادة (36)	ثبات أسعار العقد	26
مادة (37)	الضريبة	26
مادة (38)	دعم العمالة الوطنية	27
مادة (39)	النقل الجوي	27
مادة (40)	الكشف عن العمولات	27
مادة (41)	المسؤولية عن الممتلكات	28
مادة (42)	التلوث وحماية البيئة	28
مادة (43)	أنظمة السلامة	28
مادة (44)	قانون العمل في القطاع الأهلي	28
مادة (45)	الحد الأدنى لأجور العاملين	29
مادة (46)	القانون الواجب التطبيق	29
مادة (47)	الاختصاص القضائي	29





مادة (1)

الشروط الواجب توافرها في مقدم العطاء

يشترط في المناقص المتقدم بعطاء لهذه المناقصة أن يكون كويتيًا - فردًا كان أم شركة - و مقيّدًا في السجل التجاري ومسجلًا لدى الجهاز المركزي للمناقصات العامة ، وأن يقدم ما يثبت ذلك بموجب شهادة حديثة معاصرة لعام طرح المناقصة.

ويجوز أن يكون المناقص أجنبيًا - ما لم يكن الطرح مقصورًا على المناقص المحلي - وفي هذه الحالة لا تسري في شأنه أحكام كل من البند رقم (1) من المادة (23) والمادة (24) من المرسوم بالقانون رقم (68) لسنة 1980 بشأن قانون التجارة وتعديلاته.

مادة (2)

عنوان مقدم العطاء

على المناقص أن يبين عنوانه في دولة الكويت إذا كان مناصرًا محليًا، وفي الكويت أو الخارج إذا كان أجنبيًا، وتعتبر جميع المراسلات والإخطارات والإعلانات التي توجه إليه على هذا العنوان بمثابة إعلان قانوني صحيح، وعليه أن يُخطر الجهة العامة بكل تغيير يحدث على هذا العنوان كتابةً وبعلم الوصول ، وإذا لم يتم هذا الإخطار تعتبر جميع المراسلات والإخطارات والإعلانات التي ترسل إليه على عنوانه القديم صحيحة وناظدة في حقه وبمناظبة إعلان قانوني سليم منتجًا لكافة آثاره القانونية.





مادة (3)

﴿ تسليم وثائق المناقصة ﴾

يتم تسليم وثائق المناقصة لمن يرغب في التقدم لها خلال الزمان وفي المكان المحددين في الإعلان عن المناقصة بعد سداد الرسم المقرر لهذه الوثائق ويستثنى من هذا الرسم أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة .

مادة (4)

﴿ دراسة مستندات المناقصة ﴾

يُعد تقديم العطاء من المناقص إقراراً منه بأنه قد قام بدراسة كافة مستندات المناقصة والأعمال المطلوب تنفيذها ، وأنه قد وضع في اعتباره كافة الشروط المحددة بوثائقها وأنه قد اطلع على كافة الأمور ذات الصلة بموضوع العقد.

مادة (5)

﴿ شروط إعداد وتقديم العطاء ﴾

يلتزم المناقص بإعداد العطاء وفقاً للشروط والضوابط الآتية: .

- 1- أن يكون العطاء مكتوباً وموقعاً عليه من الشخص المفوض بالتوقيع قانوناً، وجميع صفحاته مختومة بختم المناقص في كافة وثائق المناقصة الرسمية الصادرة إلى المناقصين، ولا يجوز التنازل عن تلك الوثائق إلى الغير.
- 2- أن يكون العطاء معبأً وكاملاً من جميع الوجوه حسب الشروط المبينة في وثائق المناقصة ولا يجوز للمناقص أن يقوم بإجراء أي كشط أو محو أو تعديل في وثائق المناقصة.
- 3- أن يوضع العطاء في المظاريف الرسمية المخصصة للمناقصة، ويحكم إغلاقه ولا تقبل المظاريف الممزقة أو التالفة أو المشوهة، وفي حال تلف أو تشويه أو ضياع مظروف





- المناقصة الرسمي يجب على المناقص أن يحصل على مطروف آخر عوضاً عنه ليقدم فيه العطاء، مع مراعاة حكم البند (6) من هذه المادة.
- 4- في حال ما إذا نصت الشروط الخاصة للمناقصة على جواز تقديم عطاء بديل ورغب المناقص في تقديم عطاء بديل أو أكثر، فيجب عليه الحصول على مجموعة من الوثائق الرسمية للمناقصة لكل عطاء بديل يرغب في تقديمه، ويجب أن يدون بوضوح على كل مجموعة من الوثائق ما يدل على أنها تمثل عطاءً بديلاً.
- 5- أن يقدم العطاء من المناقص أو من يفوضه رسمياً في ذلك خلال الزمان وفي المكان المحددين في وثائق المناقصة مقابل إيصالٍ مُثبت به بيانات المناقص ورقم المناقصة وموضوعها.
- 6- لن يتم استلام أي عطاء يرد بعد الموعد النهائي المحدد في الإعلان عن المناقصة لتقديم العطاءات.
- 7- لن يتم استلام أي عطاء عليه علامة أو إشارة.
- 8- ما لم يتم حظر ذلك في وثائق المناقصة، يجوز استعمال الوسائل الالكترونية لإتمام الإجراءات السابقة كلها أو بعضها، شريطة أن تكون مستوفية لكافة الشروط والمتطلبات السابقة.
- ويُعد باطلاً كل عطاء يخالف أحكام البندين (2) و (3) ما لم يتم قبوله لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة.

مادة (6)

﴿ مدة سريان العطاء ﴾

يبقى العطاء نافذ المفعول وغير جائز الرجوع فيه من وقت تصديره ولمدة (90) يوماً من تاريخ فض مظاريف العطاءات، ولا يؤخذ بأي تعديل في الأسعار بعد تقديم العطاء.





وإذا تعذر البت في العطاءات خلال المدة المحددة لسريانها، فسيُطلب من مقدمي العطاءات قبول سريان عطاءاتهم لمدة أخرى مماثلة على الأكثر، ويتعين أن يوافق كل منهم كتابةً على التمديد مع تجديد مدة التأمين الأولي، ويستبعد عطاء من لم يقبل مدّة سريانه.

مادة (7)

« الاجتماع التمهيدي »

في الحالات التي يتقرر فيها عقد جلسة للاستفسارات، سيعقد اجتماعاً تمهيدياً للرد على الاستفسارات المقدمة بشأن المناقصة وفقاً للموعد والمكان المحددين بالإعلان عنها. ويجوز لكل من قام بشراء وثائق المناقصة حضور الاجتماع المشار إليه سواء بشخصه أو من يمثله.

ويعتبر كل ما يُدون بمحضر هذا الاجتماع جزءاً لا يتجزأ من وثائق المناقصة ويسرى في مواجهة مقدمي العطاءات سواء من حضر منهم أو لم يحضر هذا الاجتماع. وسيتم تعميم الأسئلة والاستفسارات والردود عليها بعد اعتمادها على جميع المناقصين قبل موعد إقفال العطاءات بوقت كافٍ.

مادة (8)

« آخر موعد لتقديم العطاءات »

يُقبل تقديم العطاءات خلال الموعد المحدد بالإعلان عن المناقصة ولن يُلتفت إلى أي عطاءٍ يقدم بعد الميعاد المذكور، كذلك لن يُلتفت إلى أي تعديل في العطاء يرد بعد الموعد المشار إليه.





مادة (9)

﴿ محتويات العطاء ﴾

أولاً : إذا نصت (الشروط الخاصة للمناقصة) على تقديم العطاء متضمناً عرضاً مالياً فقط، فإنه يتعين أن يقدم العطاء في مظروف واحد مغلق يحتوي على ما يلي :

- 1- التأمين الأولي المطلوب.
- 2- الشروط العامة والشروط الخاصة وأية بيانات أخرى عن العطاء المقدم ، على أن تكون معبأة وموقعة ومختومة من قبل المناقص.
- 3- بيانات كاملة عن الشركات أو الأفراد الكويتيين الذين قد يُسند إليهم من الباطن القيام بجزء من الأعمال المطلوبة بموجب المناقصة إذا تطلبت وثائق المناقصة ذلك.
- 4- صيغة العطاء معتمدة و مختومة من المناقص .
- 5- العرض المالي موقعاً ومختوماً من المناقص متضمناً قوائم الأسعار وجداول الكميات .
- 6- أية عناصر أخرى قد تؤثر في القيمة المالية للعطاء وفقاً لما تقضي به شروط الطرح.
- 7- أية مستندات أو بيانات أخرى تتطلبها وثائق المناقصة.

ثانياً : إذا نصت (الشروط الخاصة للمناقصة) على تقديم العطاء متضمناً عرضاً فنياً وعرضاً مالياً، فإنه يجب أن يُقدّم العطاء في مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي، وذلك على النحو التالي :

(أ) المظروف الفني ، ويجب أن يحتوي على ما يلي :

- 1- التأمين الأولي المطلوب.
- 2- الشروط العامة والخاصة معبأة وموقعة ومختومة من قبل المناقص.
- 3- العرض الفني وكافة وثائق المناقصة مشتملة على الشروط والمواصفات الفنية وأية بيانات أخرى عن العطاء المقدم، على أن تكون معبأة وموقعة ومختومة من قبل المناقص.





4- بيانات كاملة موقعة ومختومة من مقدم العطاء عن الشركات أو الأفراد الكويتيين الذين قد يُسند إليهم من الباطن القيام بجزء من الأعمال المطلوبة بموجب المناقصة إذا تطلبت وثائق المناقصة ذلك.

5- أية مستندات أو بيانات فنية أخرى تتطلبها وثائق المناقصة.

(ب) المظروف المالي، ويجب أن يحتوي على ما يلي:

- 1- صيغة العطاء معتمدة ومختومة من المناقص.
 - 2- العرض المالي موقعاً ومختوماً من المناقص متضمناً قوائم الأسعار وجداول الكميات.
 - 3- أية عناصر أخرى قد تؤثر في القيمة المالية للعطاء وفقاً لما تقضي به شروط الطرح.
 - 4- أية مستندات أو بيانات مالية أخرى تتطلبها وثائق المناقصة.
- وفي كلا الحالتين سواء عرض مالي أو فني ومالي يقدم مع العطاء شهادة براءة ذمة سارية وصادرة من الهيئة العامة للقوى العاملة تفيد عدم وجود وقف على ملف صاحب العمل يتعلق بالعمالة المسجلة بملفه لدى الهيئة ، على أن يتم استبعاد العطاء الذي لا يتضمن تلك الشهادة ، وذلك وفقاً لتعميم الجهاز المركزي للمناقصات العامة الصادر في هذا الشأن.

مادة (10)

﴿ التأمين الأولي ﴾

يجب على المناقص أن يقدم مع عطاءه تأميناً أولياً لا يقل عن القيمة المذكورة في المستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة)، وذلك في صورة شيك مصدق أو خطاب ضمان غير مشروط وخالٍ من أية تحفظات وغير قابل للرجوع فيه، صادراً من أحد البنوك المعتمدة لدى دولة الكويت باسمه ولصالح الجهاز المركزي للمناقصات العامة، على أن يكون هذا التأمين صالحاً لمدة سريان العطاء، ويستبعد كل عطاء لا يكون مصحوباً بكامل هذا التأمين، ولا يجوز رد التأمين الأولي إلا بعد مرور (90) يوماً من تاريخ إقفال المناقصة أو عندما يقوم المناقص الفائز بتقديم التأمين النهائي وتوقيع العقد ما لم يتم إلغاء المناقصة.





في حال ما إذا نصت الشروط الخاصة للمناقصة على قابلية المناقصة للتجزئة فإنه يجب على المناقص أن يقدم مع عطاءه تأميناً اولياً لا يقل عن القيمة المذكورة في تلك الشروط لكل بند من البنود التي يرغب في التقدم لها.

مادة (11)

﴿ الأسعار ﴾

- 1- تُسعر جميع العطاءات بالعملة الرسمية لدولة الكويت، وإذا أجازت وثائق المناقصة التسعير بعملة أخرى فسيتم معادلتها بالدينار الكويتي وفقاً لسعر الصرف المعلن عنه بينك الكويت المركزي في تاريخ فض المظاريف المالية.
- 2- يجب أن تُكتب الأسعار ومفرداتها بالأرقام والحروف بطريقة غير قابلة للمحو.
- 3- السعر الإجمالي المبين في الوثيقة (2-5) (نموذج صيغة العطاء) هو السعر الذي سيُعتد به بصرف النظر عن أية أرقام قد تظهر في الملخص العام أو أي مكان آخر في وثائق المناقصة وبصرف النظر عن أية أخطاءٍ يرتكبها المناقص أثناء حساب سعره الإجمالي.
- في حال ما إذا نصت الشروط الخاصة للمناقصة على قابلية المناقصة للتجزئة فإن السعر الإجمالي لكل بند على حده المبين في الوثيقة (2-5) (نموذج صيغة العطاء) هو السعر الذي سيُعتد به بصرف النظر عن أية أرقام قد تظهر في الملخص العام أو أي مكان آخر في وثائق المناقصة وبصرف النظر عن أية أخطاءٍ يرتكبها المناقص أثناء حساب سعره الإجمالي لكل بند.
- 4- لا يُسمح للمناقص بإجراء أي تعديل في هذا السعر بعد تقديم عطاءه.
- 5- الأسعار التي يحددها المناقص بالعرض المالي تشمل القيام بإتمام جميع الأعمال وفقاً لشروط العقد بما في ذلك جميع المصروفات والالتزامات أيًا كان نوعها وأية ضرائب أو رسوم قد تُستحق على الأعمال محل العقد.





- 6- إذا كان الخطأ الحسابي يجاوز (5 %) من السعر الإجمالي، فسوف يتم استبعاد العطاء ما لم يتم قبوله لاعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة.
- 7- إذا اختلف المبلغ المكتوب بالأرقام عن المبلغ المكتوب بالحروف سيُعتد بالمبلغ الأقل.
- 8- إذا وُجد عند التدقيق في العطاء أن الأسعار الفردية والتفصيلات غير مطابقة للسعر الإجمالي، تكون العبرة بالسعر الإجمالي إلا إذا كان الخطأ فيه بالزيادة على مجموع الأسعار الفردية والتفصيلات، فيُعتد في هذه الحالة بالمجموع الصحيح.
- في حال ما إذا نصت الشروط الخاصة للمناقصة على قابلية المناقصة للتجزئة فإنه إذا وُجد عند التدقيق في العطاء أن الأسعار الفردية والتفصيلات غير مطابقة للسعر الإجمالي لكل بند على حده، تكون العبرة بالسعر الإجمالي لكل بند إلا إذا كان الخطأ فيه بالزيادة على مجموع الأسعار الفردية والتفصيلات، فيُعتد في هذه الحالة بالمجموع الصحيح.
- 9- إذا وُجد عند التدقيق أن بعض الأسعار الفردية مبالغ فيها زيادةً أو نقصاً، يتم استدعاء المناقص الفائز قبل ترسية المناقصة عليه لتعديل الأسعار في حدود السعر الإجمالي للمناقصة.
- في حال ما إذا نصت الشروط الخاصة للمناقصة على قابلية المناقصة للتجزئة ، فإنه إذا وجد عند التدقيق أن بعض الأسعار الفردية مبالغ فيها زيادة أو نقصاً، يتم استدعاء المناقص الفائز قبل ترسية المناقصة عليه لتعديل الأسعار في حدود السعر الإجمالي لكل بند على حده.
- 10- إذا لم يقبل المناقص الفائز التعديل أو رفض تصحيح خطأ حسابي ظاهر في عطائه جاز استبعاد عطائه واعتباره منسحباً ويتم مصادرة التأمين الأولي وإرساء المناقصة على من يليه في الترتيب، شريطة استيفائه لكافة شروط الترسية، إلا إذا كان هناك سبباً يتم على ضوءه إلغاء المناقصة أو إعادة طرحها.





11- الأسعار التي تمت الترسية بها هي التي سيتم الحاسبة النهائية عليها بغض النظر عن تقلبات الأسعار أو التضخم أو سعر العملة أو زيادة في الضرائب أو الرسوم أو أية تكاليف أخرى قد تُستحق عن قيام المناقص الفائز بالأعمال المسندة اليه بموجب العقد.

مادة (12)

﴿ فض المظاريف ودراسة العطاءات والبت فيها ﴾

يتم فض مظاريف العطاءات ودراستها والبت فيها طبقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها بالقانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم 74 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017.

مادة (13)

﴿ الترسية ﴾

1- يتم ترسية المناقصة على المناقص الذي قدم أقل سعر إجمالي إذا كان عطاؤه متماشياً مع متطلبات وثائق المناقصة ، ومع ذلك يجوز إرساء المناقصة على مناقص تقدم بسعر إجمالي أعلى إذا كانت أسعار أقل المناقصين منخفضة بشكل كبير وتقل بنسبة غير مبررة عن القيمة التقديرية للمنافسة، فإذا تساوت الأسعار بين عطاءين أو أكثر فتم الترسية بالاقتراع بينهم.

2- تتم الترسية على العطاءات المقدمة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة متى كانت مطابقة للمواصفات و الشروط وكانت الأسعار المقدم بها لا تزيد عن (20%) من أقل العطاءات المقبولة .

3- في حال ما إذا نصت الشروط الخاصة للمنافسة على قابليتها للتجزئة، فإنه يتم ترسية بنود المناقصة على المناقص الذي قدم أقل سعر إجمالي لكل بندٍ على حده إذا كان





عطاؤه متماشياً مع متطلبات وثائق المناقصة، ومع ذلك يجوز إرساء بنود المناقصة على مناقص تقدم بسعر إجمالي أعلى للبند إذا كانت أسعار أقل المناقصين فيه منخفضة بشكل كبير وتقل بنسبة غير مبررة عن القيمة التقديرية له، فإذا تساوت الأسعار بين عطاءين أو أكثر في البند جاز تجزئة المقادير المعلن عنها بين مقدمي العطاءات المتساوية بشرط موافقتهم على ذلك وعدم الإضرار بمصلحة العمل وإلا يتم الاقتراع بينهم وذلك كله دون الإخلال بأفضلية العطاء المقدم من أحد أصحاب المشروعات الصغيرة أو المتوسطة.

4- يخطر الجهاز المركزي للمناقصات العامة المناقص الذي رست عليه المناقصة كتابةً ويعلم الوصول بقبول عطاءه وترسية المناقصة عليه، ولا يترتب على إرساء المناقصة وإبلاغ المناقص الفائز بها أي حق له قبل الدولة في حالة العدول عن التعاقد، ولا يعتبر المناقص الفائز متعاقدًا إلا من تاريخ التوقيع على العقد.

5- تُخطر الجهة العامة المناقص الفائز في المناقصة لتقديم التأمين النهائي، فإذا لم يقدمه خلال شهر من تاريخ إخطاره، جاز اعتباره منسحبًا ما لم تقرر الجهة العامة مد الميعاد لمدة أخرى ماثلة ولمرة واحدة فقط، فإذا تخلف المناقص الفائز عن تقديم التأمين النهائي في الموعد المحدد له خسر تأمينه الأولي، فضلاً عن توقيع أي جزاء آخر وفقاً لأحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة.

6- تطلب الجهة العامة من المناقص الفائز الحضور لتوقيع العقد خلال (30 يوماً) من تاريخ تقديم التأمين النهائي، ويجوز تجديد هذه المهلة لمدة ماثلة إذا كان التأخير من قبلها أو لعذرٍ تقبله، فإذا لم يتقدم المناقص الفائز في هذا الميعاد لتوقيع العقد بدون أسباب مقبولة أُعتبر منسحبًا مع خسارته التأمين النهائي وتوقيع أي جزاء آخر وفقاً لأحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة.





7- إذا انسحب المناقص الفائز لأي سبب، يجوز إلغاء المناقصة أو إعادة طرحها أو إرسالها على المناقص التالي في الترتيب، ويعاقب المناقص المنسحب بمصادرة التأمين الأولي، دون الإخلال بحق الجهة العامة في التعويض.

مادة (14)

﴿ التأمين النهائي ﴾

يلتزم المناقص الفائز خلال شهر من تاريخ إخطاره بالترسية بتقديم تأمين نهائي بالقيمة المقررة في المستند رقم (2) الشروط الخاصة للمناقصة ، في صورة خطاب ضمان غير مشروط وخالٍ من أية تحفظات وصالح للأداء بأكمله وغير قابل للرجوع فيه، صادرًا من أحد البنوك المعتمدة لدى دولة الكويت باسمه ولصالح الجهة العامة وذلك بصفة تأمين وضمن لتنفيذ كافة التزاماته المقررة بالعقد، على أن يكون ساري المفعول من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء تنفيذ العقد بمدة ثلاثة أشهر إلا إذا نصت الشروط الخاصة للمناقصة على مدة أطول، ويتم مدّ مدة سريان خطاب الضمان قبل انتهاء مدة سريانه إذا توافرت الأسباب القانونية المبررة للتمديد، وبحق للجهة العامة أن تخصم من قيمته الغرامات و التعويضات والمصاريف التي تُستحق على المتعهد بموجب العقد دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اللجوء إلى القضاء أو إثبات حدوث الضرر الذي يعتبر مُتحققًا في كل الأحوال ودون أن يكون للمتعهد أو البنك حق الاعتراض على هذا الخصم، وفي حالة نقصان مبلغ التأمين لأي سبب كان يجب على المتعهد تكملة قيمة التأمين إلى ما يوازي النسبة المقررة وذلك خلال عشرة أيام عمل من تاريخ إخطاره بذلك كتابةً وبعلم الوصول، فإذا لم يتم بذلك حقّ للجهة العامة تكملة هذا التأمين خصمًا من مستحقّاته بمقتضى العقد أو أي عقدٍ آخر لديها، فإذا لم تكن له مبالغ مستحقة الصرف أو لم تُغطّ مستحقّاته قيمة التأمين المقررة أو عجز عن تكملة التأمين خلال المهلة المشار إليها، حقّ للجهة العامة فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب، وذلك بعد إخطاره كتابةً وبعلم الوصول دون حاجة لاتخاذ أية إجراءات قضائية مع حفظ حق الجهة العامة في





الرجوع عليه بالتعويض عن الأضرار المترتبة على ذلك، ويُرد التأمين النهائي أو ما تبقى منه للمتعهد فور إتمام تنفيذ العقد بصفة نهائية ما لم يكن مستحقاً لتغطية أية حقوق ناجمة عن تنفيذ العقد أو أية حقوق أخرى مستحقة للجهة العامة أو أية جهة عامة أخرى.

مادة (15)

﴿ فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب ﴾

علاوة على أي حق آخر مقرر للجهة العامة في العقد أو في القانون، فإن للجهة العامة الحق في فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على حساب المتعهد لأي سبب من الأسباب التالية :

- 1- إذا أخل المتعهد بأي من الالتزامات أو الشروط الواردة في العقد.
- 2- إذا عجز المتعهد عن البدء في تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها أو أظهر بطئاً في التنفيذ بشكلٍ يتحقق معه للجهة العامة أنه لن يستطيع تنفيذ التزاماته في المواعيد المحددة.
- 3- إذا أظهر المتعهد عدم الجدية أو أهمل بشكلٍ واضحٍ وبإصرارٍ في تنفيذ التزاماته بموجب العقد.
- 4- إذا قام المتعهد بالتنازل عن العقد أو بالتعاقد من الباطن دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الجهة العامة.
- 5- إذا أعطى المتعهد أو من ينوب عنه أو أحد مستخدميهِ رشوة صريحة أو في صورة مكافأة أو سلفة أو هدية لأحد موظفي الجهة العامة أو أية جهة لها علاقة بالأعمال المتعاقد عليها أو ارتكب هو أو من ينوب عنه شيئاً من قبيل الغش أو التواطؤ.
- 6- إذا أفلس المتعهد.

ويكون فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب في هذه الحالات بإخطار المتعهد كتابةً وبعلم الوصول دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية



ويترتب على فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب مصادرة التأمين النهائي والذي يصبح حقاً خالصاً للجهة العامة دون أي اعتراض من المتعهد، ودون الإخلال بحقوقها في خصم ما يُستحق لها من غرامات أو مصاريف إدارية أو أية خسارة تلحق بها بسبب الفسخ أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب، وذلك من أية مبالغ مُستحقة أو قد تُستحق للمتعهد لديها، وفي حالة عدم كفايتها يحق لها خصمها من مستحقات المتعهد لدى أية جهة عامة أخرى أيًا كان سبب الاستحقاق، وذلك كله دون حاجة إلى إنذار أو تنبيه أو اتخاذ أية إجراءات قضائية، مع عدم الإخلال بحق الجهة العامة في الرجوع على المتعهد قضائياً بما لم تتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الإداري.

مادة (16)

﴿ نطاق الأعمال ﴾

يتمثل نطاق الأعمال في جميع الأعمال المطروحة بموجب المناقصة طبقاً لما هو وارد بالمستند رقم (3) (الشروط والمواصفات الفنية)، بما في ذلك توفير جميع الأيدي العاملة والمواد والمعدات والآلات والأجهزة وكل ما يتطلبه التنفيذ سواء ذكر في العقد أو لم يذكر.

مادة (17)

﴿ جهاز المتعهد ﴾

1- على المتعهد أن يحدد في عطاءه بموجب كشفٍ دقيقٍ مكونات جهازه لتنفيذ الأعمال المطلوبة و قيمة الأجر المستحق لكل منهم و ذلك كله طبقاً لما هو منصوص عليه بمستندات المناقصة ، وإذا قصر المتعهد في دفع مستحقاتهم دون مبرر مقبول ستقوم الجهة العامة بدفع تلك المستحقات مباشرة لهم خصماً من مستحقاته لديها أو من التأمين النهائي





وفقاً للأجر المحدد بالكشف المقدم ضمن العطاء، وعلى المتعهد أن يقدم فور توقيع العقد كشفاً بأسماء جهازه المذكور بما لا يقل عن العدد المحدد بالعطاء المقدم منه .

2- يجب على المتعهد أن يبحث مع الجهة العامة أية تغييرات ينوي القيام بها فيما يتعلق بوظائف الجهاز الخاص به قبل القيام بمثل هذه التغييرات بمدة كافية وللجهة العامة الرأي النهائي في قبول أو رفض هذه التغييرات.

3- يكون المتعهد مسئولاً عن جميع إجراءات الإقامة لموظفيه بدولة الكويت وملتزمًا بكافة القواعد واللوائح التنظيمية الصادرة من حكومة دولة الكويت بهذا الخصوص، ويجوز للجهة العامة أن تُزود المتعهد وبناءً على طلبه بخطابات للجهات المعنية توضح بيانات جهاز المتعهد المطلوب بموجب العقد.

مادة (18)

﴿ الاستبدال ﴾

يحق للجهة العامة طلب استبعاد أي فرد من أفراد جهاز المتعهد لأي سبب تراه قد يُخل بإتمام الأعمال المتعاقد عليها أو جزء منها على الوجه الأكمل، ويتعين على المتعهد في هذه الحالة أن يستبدله بأخر توافق عليه الجهة العامة وذلك خلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ إشعاره كتابةً بذلك.

وإذا أخفق المتعهد في القيام بالاستبدال في الفترة المحددة، يحق للجهة العامة تعيين بديل على نفقته أو اتخاذ أي إجراء يتناسب مع نوع وطبيعة هذا التقصير، ولن تتحمل الجهة العامة أية مصاريف ناجمة عن ذلك.





مادة (19)

﴿ تغيير الشكل القانوني للمتعهد ﴾

إذا كان المتعهد شركة او تحالف من مجموعة شركات وحدث أي تحول في شكلها القانوني فتظل الشركة بعد هذا التحول محتفظة بما لها من حقوق وما عليها من التزامات سابقة عليه.

وفي حالة الاندماج بطريق الضم أو المزج تحل الشركة الداخلة أو الشركة الجديدة محل الشركات المندمجة في جميع حقوقها والتزاماتها، وفي حالة الاندماج عن طريق الانقسام والضم تتحمل الشركات الداخلة على وجه التضامن بالتزامات الشركة المنقسمة والسابقة على الاندماج.

وتكون الشركات الناشئة عن التقسيم خلفاً للشركة محل التقسيم وتحل محلها حلولاً قانونياً وذلك في حدود ما آل إليها من الشركة محل التقسيم وفقاً لما تضمنه قرار التقسيم. وفي جميع الأحوال المشار إليها في الفقرات السابقة فإنه يتعين على المتعهد أن يخطر الجهة العامة كتابةً وبعلم الوصول فور حدوث التحول أو الاندماج أو التقسيم مع تقديم المستندات الموثقة الدالة على ذلك.

ولن يتم صرف أية مستحقات ناجمة عن العقد باسم الشركة التي تم تحويل شكلها القانوني أو الناشئة عن الاندماج أو التقسيم ما لم يتم إخطار الجهة العامة بذلك.

وإذا كان المتعهد فرداً وحدث تغيير في شكله القانوني فيظل محتفظاً بما له من حقوق وما عليه من التزامات سابقة على هذا التغيير.





مادة (20)

التزامات المتعهد

يلتزم المتعهد بالآتي :

- 1- توفير جميع المعدات والآلات والأجهزة ومواد التنظيف والأيدي العاملة وكل ما يتطلبه تنفيذ الأعمال .
 - 2- توزيع أفراد جهازه على موقع أو مواقع العمل قبل المواعيد المحددة لمباشرته .
 - 3- تنفيذ التعليمات والملاحظات التي تبديها الجهة العامة بشأن تنفيذ الأعمال محل العقد.
 - 4- تجميع ونقل القمامة و النفايات .
 - 5- توفير زي موحد لأفراد جهازه.
 - 6- توفير هويات شخصية لأفراد جهازه.
 - 7- إجراء الفحص الطبي الدوري على أفراد جهازه للتأكد من خلوهم من أية أمراض معدية أو أمراض سارية.
 - 8- في حالة انتشار مرض وبائي أن يتقيد وينفذ أية تعليمات أو أوامر أو تدابير احترازية تصدرها الحكومة أو الجهات الصحية المختصة في هذا الشأن وذلك على نفقته الخاصة.
 - 9- توفير وسيلة نقل جماعية مكيفة لنقل أفراد جهازه من و إلى موقع أو مواقع العمل وقبل المواعيد المحددة لمباشرته و ذلك على نفقته الخاصة .
 - 10- صيانة المعدات والآلات والأجهزة اللازمة لتنفيذ الأعمال والتأكد من صلاحيتها طوال مدة العقد.
 - 11- تخزين المعدات والآلات والأجهزة ومواد التنظيف اللازمة لتنفيذ الأعمال.
- ويتعين على المتعهد أن يقوم بتنفيذ التزاماته السابقة على النحو الوارد تفصيلاً بالمستند رقم (3) (الشروط والمواصفات الفنية) ، كما يتعين عليه أن يقوم بتنفيذ أى التزامات أخرى تورد الفني العالمي بالمستند المذكور .





مادة (21)

﴿ معاينة الموقع ﴾

على من يرغب في التقدم للمناقصة - قبل تقديم عطاءه - أن يقوم بمعاينة موقع أو مواقع العمل معاينة تامة نافية للجهالة، ويعتبر العطاء المقدم بمثابة إقرار منه بعلمه التام بكافة المعلومات الخاصة بالموقع وبكافة الظروف المتعلقة بتنفيذ الأعمال، وسواء عاين المناقص موقع أو مواقع العمل أو لم يقوم بمعاينتها ، فإنه يعتبر ملماً بكافة المعلومات الخاصة بها وبكافة الظروف المتعلقة بتنفيذ الأعمال ولا يعتد له بأي ادعاء يدعيه في هذا الشأن سواء قبل أو بعد توقيع العقد.

مادة (22)

﴿ مدة تنفيذ الأعمال ﴾

يجب على المتعهد أن يقوم بتنفيذ جميع الأعمال المتعاقد عليها طبقاً للشروط وخلال المدة أو المدد المتفق عليها في العقد محسوبة من التاريخ المحدد بأمر البدء بمباشرة الأعمال بعد انتهاء فترة التجهيز المحددة في المستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة)، وتشمل هذه المدة أيام الجمع والراحات وأيام العطلات والأعياد الرسمية.

مادة (23)

﴿ وثائق التأمين ﴾

1- يلتزم المتعهد بصفة أساسية بتقديم وثيقة تأمين تغطي كافة الأخطار التي يمكن أن تلحق بالجهة العامة اثناء تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها، أو أية وثائق تأمين أخرى تتطلبها طبيعة الأعمال المتعاقد عليها قبل إصدار أمر البدء بمباشرة الأعمال وبالقيمة والمدة المحددة في المستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة)، على أن تكون باسمه ومحركة باللغة العربية ولصالح الجهة العامة أو أي طرف آخر تُعيّنه ، وذلك للتأمين ضد كافة الأخطار





- والأضرار والخسائر والمصاريف والمسئولية التي قد تنجم عن أي عيب أو خطأ أو إغفال أو تقصير من جانب المتعهد في الأعمال المتعاقد عليها.
- 2- يتعين أن تكون (وثيقة/وثائق) التأمين لدى إحدى شركات التأمين الكويتية المعتمدة، وأن تكون صادرة خصيصاً لأغراض العقد، ويتعين على المتعهد الحصول على موافقة الجهة العامة الكتابية المسبقة على المؤمن (شركة التأمين) وشروط التأمين قبل توقيع العقد.
- 3- يتعين على المتعهد وعلى نفقته الخاصة الإبقاء على (وثيقة/وثائق) التأمين بكامل قيمتها نافذة وسارية المفعول للمدة المحددة في المستند رقم (2) الشروط الخاصة للمناقصة)، وفي حالة تمديد مدة العقد يتم تمديد وثيقة التأمين بذات المدة المضافة.
- 4- إذا علم المتعهد خلال سريان هذا التأمين بأية واقعة مشمولة بالتغطية التأمينية فيتعين عليه إرسال إخطار مكتوب إلى (شركة/شركات) التأمين فور حدوث هذه الواقعة وموافاة الجهة العامة في حينه بصورة من هذا الإخطار.
- 5- يجب أن يُنص صراحةً في (وثيقة/وثائق) التأمين على حق الجهة العامة في أن تطلب مباشرةً من (شركة/شركات) التأمين تمديد (الوثيقة/الوثائق) طبقاً للمدد التي تحددها الجهة العامة.
- 6- يجب على المتعهد أن يُزود الجهة العامة (بوثيقة/وثائق) التأمين المذكورة في المواعيد وطبقاً للقيم والممدد المتفق عليها، كما يجب عليه أيضاً تقديم إيصالات السداد عن كافة أقساط التأمين المستحقة قبل حلول الموعد النهائي لاستحقاقها للجهة العامة.
- 7- يجب أن ينص صراحةً في شروط (وثيقة / وثائق) التأمين أنه إذا قصر المتعهد في القيام بالتأمين خلال المدة المحددة أو في استمرار سداد الأقساط المستحقة في موعدها، يصبح من حق الجهة العامة أن تدفع (القسط/الأقساط) اللازمة لهذا الغرض إلى (شركة/شركات) التأمين مباشرةً خصماً من أية مبالغ مستحقة أو قد تستحق للمتعهد عن العقد أو من أي عقد آخر مع الجهة العامة أو أية جهة عامة أخرى، دون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية ودون أي حق في الاعتراض من جانب



المتعهد، كما أن لها الحق أن تستردها كدين مستحق عليه بأي طريقة من طرق الاسترداد المقررة للجهات الحكومية.

8- يجب أن يُنص صراحة في شروط (وثيقة/وثائق) التأمين على عدم جواز إلغائها أو تعديلها بمعرفة المتعهد دون موافقة كتابية مسبقة من الجهة العامة.

مادة (24)

﴿ الأوامر التغييرية ﴾

للجهة العامة الحق في تعديل الأعمال محل العقد زيادةً أو نقصاً في حدود النسبة المنصوص عليها بالمستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة)، وسواء كان التعديل بالزيادة أو النقص فإن المتعهد يلتزم بالتنفيذ بذات الشروط والأسعار المتعاقد بها، كما يلتزم في حالة التعديل بالزيادة وخلال عشرة أيام عمل من تاريخ إخطاره بتعديل التأمين النهائي بما يتناسب مع تعديل الأعمال محل العقد بالزيادة.

مادة (25)

﴿ الثمن ﴾

يستحق المتعهد الثمن المتفق عليه طبقاً لشروط وطريقة الدفع المنصوص عليها بالمستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة) نظير قيامه بتنفيذ جميع الأعمال المتعاقد عليها على الوجه الأكمل وفقاً لأحكام وشروط العقد وملاحقه إن وجدت .

ويشمل الثمن المتفق عليه كافة المصاريف المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ الأعمال المتعاقد عليها وكافة التكاليف الأخرى الخاصة بجهاز المتعهد أيّاً كان نوعها .





مادة (26)

« الدفعة المقدمة »

يجوز للجهة العامة - بناء على طلب يقدمه المتعهد خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخ توقيع العقد - أن تدفع له نسبة من قيمة العقد كدفعة مقدمة حسبما يُنص عليه في المستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة) مقابل كفالة مصرفية في صورة شيك مصدق أو خطاب ضمان غير مشروط وغير قابل للإلغاء وخالٍ من أي تحفظات صادرة عن أحد البنوك المعتمدة في دولة الكويت لصالح الجهة العامة بقيمة تساوي قيمة الدفعة الممنوحة للمتعهد ، ويمكن تخفيض قيمة الكفالة بحيث تظل معادلة للمبلغ غير المُسترد من الدفعة .

ويتم دفع الدفعة المقدمة خلال خمسة وأربعين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم المتعهد للكفالة المشار إليها، ويتم استرداد الدفعة المقدمة باستقطاع نسبة مئوية من كل دفعة تستحق للمتعهد بحسب طريقة الدفع المتفق عليها بالمستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة) اعتباراً من أول دفعة تصرف له على أن يكون كامل مبلغ الدفعة المقدمة مُسترداً قبل صرف الدفعة النهائية للمتعهد.

ويتم الإفراج عن كفالة الدفعة المقدمة بعد أن تقوم الجهة العامة باسترداد كامل قيمة تلك الدفعة.

مادة (27)

« التنازل »

لا يجوز للمتعهد أن يتنازل عن العقد إلا بموافقة كتابية مسبقة من الجهة العامة، ولا يُحتج عليها بهذا التنازل ما لم توجد هذه الموافقة.





مادة (28)

﴿ التعاقد من الباطن ﴾

لا يجوز للمتعهد التعاقد من الباطن لتنفيذ جزء من العقد إلا بموافقة كتابية مُسبقة من الجهة العامة وبشرط أن يكون المتعاقد من الباطن مؤهلاً لذلك، وفي هذه الحالة يظل المتعهد مسؤولاً مع المتعاقد من الباطن عن تنفيذ جميع أحكام العقد.

مادة (29)

﴿ حوالة الحق ﴾

لا يجوز للمتعهد أن يحيل أي من حقوقه المترتبة على العقد إلى الغير إلا بموافقة كتابية مسبقة من الجهة العامة، ولا يُحتج عليها بتلك الحوالة ما لم توجد هذه الموافقة.

مادة (30)

﴿ غرامة التأخير ﴾

إذا تأخر المتعهد في تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها أو جزء منها خلال المدة أو المدد المتفق عليها، يجوز منحه مهلة زمنية لإتمام التنفيذ مع تحميله غرامة تأخير عن كل يوم ينصرم بين التاريخ المتفق عليه وبين تاريخ تنفيذ تلك الأعمال وفقاً لما هو وارد بالشروط الخاصة بالمنافسة.

وتستحق هذه الغرامة للجهة العامة بمجرد حصول التأخير وبدون أي حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية، ويمكن للجهة العامة أن تخصم مبلغ غرامة التأخير من التأمين النهائي أو من أية مبالغ مستحقة أو قد تستحق للمتعهد دون الإخلال بحقها في سلوك أي طريق آخر للاسترداد، كما أن خصم هذه الغرامة لا يُعفي المتعهد من التزاماته أو مسؤولياته بموجب العقد، ولا يُخل توقيع هذه الغرامة بحق الجهة العامة في التعويض عما قد





يصيبها من أضرار أو ما تتحمله من أعباء أو نفقات نتيجةً للتأخير، ودون الإخلال بأية حقوق أخرى محتفظ بها في العقد أو في القانون للجهة العامة.

ويجوز للجهة العامة - وفقاً لطبيعة العقد والأعمال المتعاقد عليها وظروف وملابسات التأخير - إرجاء تحصيل هذه الغرامة حين انتهاء المتعهد من تنفيذ كافة الأعمال بشرط ألا تكون الغرامة قد تجاوزت حداً أقصى وأن يكون لدى الجهة العامة مستحقات للمتعهد تكفي لسداد تلك الغرامة.

مادة (31)

﴿ الخصم من مستحقات المتعهد ﴾

كل المبالغ التي تُستحق على المتعهد للجهة العامة تطبيقاً لأحكام العقد سواء بصفة غرامات أو تعويضات أو مصاريف أو غير ذلك يكون لها الحق في خصمها من التأمين النهائي أو من أية مبالغ أخرى تكون مستحقة له لديها بناءً على العقد أو أي عقد آخر لديها أو لدى أي وزارة أو إدارة أخرى من وزارات الدولة أو إداراتها، كل ذلك دون أن يكون للمتعهد الحق في المعارضة وبغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية.

مادة (32)

﴿ عدم جواز الدفع بعدم التنفيذ ﴾

يجب أن يضع المتعهد في اعتباره أنه يقوم بالأعمال المتعاقد عليها لصالح جهة عامة حكومية وأن تنفيذها لخدمة مرفق عام، ومن ثم يتعين عليه الاستمرار في أداء تلك الأعمال تحت أي ظرف، ولا يجوز له أن يوقف التنفيذ مُتعللاً بتقاعس الجهة العامة عن أداء التزاماتها التعاقدية، أو بقيام نزاعٍ بينه وبينها بشأن العقد.





مادة (33)

﴿ القوة القاهرة ﴾

إذا وقعت أثناء تنفيذ العقد قوة القاهرة لم يكن في الوُسع توقعها ويستحيل دفعها أو السيطرة عليها وتجعل تنفيذ الالتزامات المتعاقد عليها مستحيلًا استحالة مطلقة، فإنه يتعين على المتعهد أن يُخطر الجهة العامة كتابةً ويعلم الوصول بوقوع القوة القاهرة التي يستحيل معها تنفيذ العقد مع بيان الإجراءات التي قام بها لمواجهة تلك القوة القاهرة. وتخضع القوة القاهرة من حيث تقرير مدى توافرها والأثر المترتب عليها بشأن الأعمال المتعاقد عليها للقواعد العامة المقررة في القانون المدني الكويتي.

مادة (34)

﴿ الظروف الطارئة ﴾

إذا طرأت أثناء تنفيذ العقد حوادث أو ظروف - طبيعية كانت أو اقتصادية - أو من عمل جهة حكومية غير الجهة العامة المتعاقدة أو من عمل أي شخصٍ آخر، وتتسم بالطابع الاستثنائي، ولم يكن في وُسع المتعهد توقعها عند إبرام العقد ولا يملك لها دفعاً وتجعل تنفيذ الإلتزام مرهقاً وليس مستحيلًا، وكان من شأنها أن تنزل به خسائر فادحة تختل معها اقتصاديات العقد اختلالاً جسيمًا، فإن الجهة العامة المتعاقدة بعد إخطارها من قبل المتعهد كتابةً ويعلم الوصول أن تلتزم بمشاركته في تحمل نصيب من الخسارة التي حاقت به طوال فترة الظرف الطارئ وذلك ضمانًا لتنفيذ العقد ودوام سير المرفق العام ، وتخضع مسألة تقدير التعويض الناتج عن تلك الظروف للقضاء الكويتي طبقًا لأحكام القانون المدني الكويتي.





مادة (35)

﴿ إنهاء العقد للمصلحة العامة ﴾

يحق للجهة العامة إنهاء العقد في أي وقتٍ تشاء وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة ، مع مراعاة إخطار المتعهد بالإلغاء كتابةً وبعلم الوصول، دون أن يكون له الحق في الاعتراض وفي هذه الحالة فإن مسؤولية الجهة العامة تقتصرُ على سداد المبالغ المستحقة للمتعهد عن الأعمال التي تم تنفيذها بموجب أحكام العقد حتى تاريخ إخطاره بالإلغاء.

مادة (36)

﴿ ثبات أسعار العقد ﴾

الأسعار المتفق عليها بموجب العقد ثابتة طوال مدته ولا يجوز للمتعهد طلب تعديلها لأي سبب، سواء كان تغييرات في أسعار العملات أو الرسوم أو الضرائب أو بسبب فرض ضرائب أو رسوم جديدة أو بسبب صدور تشريعات جديدة من أي نوع كانت، ولا يحق للمتعهد تحت أي ظرف أو لأي سبب مهما كان أن يطلب إعادة النظر في الأسعار المتفق عليها، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق نظرية الظروف الطارئة طبقاً لأحكام القانون المدني الكويتي.

مادة (37)

﴿ الضريبة ﴾

يلتزم المتعهد المحلي بكافة أحكام المرسوم رقم (3) لسنة 1955 في شأن ضريبة الدخل الكويتية المعدل بالقانون رقم (2) لسنة 2008 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير المالية رقم (29) لسنة 2008 وتعديلاته، ويتم حجز نسبة (5%) من قيمة العقد أو من قيمة كل دفعة مسددة ولا تصرف له إلا بعد تقديم ما يثبت براءة ذمته من المستحقات الضريبية.





إذا كان المتعهد أجنبياً، فإنه يلتزم أيضاً بأحكام القانون المشار إليه ولائحته التنفيذية ويتم حجز الدفعة النهائية من مستحقاته ولن يتم صرفها إلا بعد تقديم ما يثبت براءة ذمته من المستحقات الضريبية، إعمالاً لأحكام البند رقم (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (738/ أولاً/1/ب،ج) الصادر باجتماعه رقم (35 - 2008/2) المنعقد بتاريخ 2008/7/14.

مادة (38)

﴿ دعم العمالة الوطنية ﴾

يلتزم المناقص بأحكام القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية المعدل بالقانون رقم (32) لسنة 2003 وقرار مجلس الوزراء رقم (1104/خامساً) لسنة 2008 بتحديد نسب العمالة الوطنية لدى تلك الجهات المعدل بقراره رقم (1028) لسنة 2014 وما يطرأ عليهما من تعديلات، ويتعين عليه أن يقدم ضمن محتويات عطائه شهادة حديثة باستيفاء نسبة العمالة الوطنية صادرة من الجهة المختصة قانوناً وإلا سوف يتم استبعاد العطاء وفقاً لنص المادة (6) من القانون رقم (19) لسنة 2000 المشار إليه وقرارات مجلس الوزراء الصادرة في هذا الشأن.

مادة (39)

﴿ النقل الجوي ﴾

يلتزم المتعهد في حالة نقل العمالة أو البضائع محل العقد جواً باستخدام طائرات شركة الخطوط الجوية الكويتية أو طائرات شركات الطيران الأخرى التي لها حق النقل للركاب والبضائع طبقاً للاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها دولة الكويت ووفقاً للضوابط المنصوص عليها





في قرار مجلس الوزراء رقم (21) لسنة 1985 معدلاً بقراره المتخذ في الجلسة رقم (87/18) المنعقدة بتاريخ 1987/4/13 وقرار مجلس الوزراء رقم (1058) المتخذ في اجتماعه رقم 2019/31 المنعقد بتاريخ 2019/7/29.

مادة (40)

﴿ الكشف عن العمولات ﴾

يُقر المتعهد بأنه لم يدفع أو يقدم عمولة نقدية أو عينية أو منفعة من أي نوع كانت لوسيط ظاهر أو مُستتر في العقد (حال بلوغ قيمته مائة ألف دينار كويتي)، كما يتعهد في حالة تقديم أو دفع ذلك مستقبلاً أن يقدم خلال الثلاثين يوماً التالية للتقديم أو الدفع إلى الجهة العامة إقراراً كتابياً تفصيلياً عن مقدار العمولة ونوعها ومكان الوفاء بها وأداته، وذلك تمهيداً لإخطار ديوان المحاسبة بذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم (25) لسنة 1996 في شأن الكشف عن العمولات التي تقدم في العقود التي تبرمها الدولة والتقيد بما ورد في هذا القانون من أحكام في مجال سريانه على ضوء ما جاء في تعميم ديوان المحاسبة رقم (1) لسنة 1996 في هذا الشأن.

مادة (41)

﴿ المسؤولية عن الممتلكات ﴾

يكون المتعهد مسؤولاً مسؤوليةً كاملةً عن الأضرار أو الإصابات التي قد تلحق بممتلكاته أو عماله من جرّاء تنفيذ العقد، وليس له الرجوع على الجهة العامة بأية تعويضات أو مصاريف نتيجة لذلك، كما يكون مسؤولاً مسؤوليةً كاملة عما قد يصيب ممتلكات الجهة العامة من أضرار أثناء تنفيذ العقد نتيجة خطئه هو أو أي من عماله أو تابعيه.





مادة (42)

﴿ التلوث وحماية البيئة ﴾

يلتزم المتعهد بالتقيد بأحكام القانون رقم 42 لسنة 2014 في شأن إصدار قانون حماية البيئة المعدل بالقانون رقم 99 لسنة 2015.

مادة (43)

﴿ أنظمة السلامة ﴾

يلتزم المتعهد بالتقيد بتطبيق ما جاء بشروط الوقاية والسلامة أثناء تنفيذ العقد طبقاً للقرارات المنظمة في هذا الشأن، وقرارات لجنة السلامة المختصة بالجهة العامة ان وجدت.

مادة (44)

﴿ قانون العمل في القطاع الأهلي ﴾

يلتزم المتعهد بأحكام القانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي المعدل بالقانون رقم 85 لسنة 2017 و القرارات الصادرة تنفيذاً له .

مادة (45)

﴿ الحد الأدنى لأجور العاملين ﴾

يلتزم المتعهد ألا يقل أجر العامل عن 75 دينار كويتي شهرياً طبقاً لأحكام قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم 14 لسنة 2017 بشأن الحد الأدنى لأجور العاملين في القطاع الأهلي والنفطي.





مادة (46)

« القانون الواجب التطبيق »

تعتبر أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم 74 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017 جزءاً لا يتجزأ من أحكام هذه الشروط.

مادة (47)

« الاختصاص القضائي »

أي نزاع ينشأ بين الجهة العامة والمتعهد فيما يتعلق بتنفيذ أو تفسير العقد يخضع لأحكام القوانين الكويتية وتختص بالفصل فيه المحاكم الكويتية.



[Handwritten signature]



المستند رقم (2)

الشروط الخاصة



[Handwritten signature]



المستند رقم (2)

الشروط الخاصة

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع	رقم المادة
32	بيانات المناقصة	مادة (1)
33	قانون المناقصات العامة	مادة (2)
33	طريقة إبرام العقد	مادة (3)
33	الغرض من المناقصة ومكان تنفيذ الأعمال	مادة (4)
34	مستندات العقد	مادة (5)
35	أولوية المستندات	مادة (6)
35	التأمين الأولي	مادة (7)
35	إعداد العرض الفني	مادة (8)
36	التأمين النهائي	مادة (9)
36	الثمن	مادة (10)
36	شروط وطريقة الدفع	مادة (11)
37	الدفعة المقدمة	مادة (12)
37	فترة التجهيز	مادة (13)
38	مدة العقد وتجديده أو تمديده	مادة (14)
38	أوقات العمل	مادة (15)
38	جهاز المتعهد	مادة (16)
39	ممثل المتعهد	مادة (17)
39	الأوامر التغييرية	مادة (18)
39	وثائق التأمين	مادة (19)
40	غرامة التأخير	مادة (20)
40	الغرامات الأخرى	مادة (21)
40	فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب	مادة (22)





مادة (1)

﴿ بيانات المناقصة ﴾

الجهة العامة : وزارة الاعلام

مناقصة رقم : وأ/332 لسنة 2022-2023

موضوع المناقصة : أعمال النظافة الخاصة بتجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له

نوع المناقصة : ☒ عامة ☐ محدودة

☐ قابلة للتجزئة ☒ غير قابلة للتجزئة

☒ داخلية (يعلن عنها داخل الكويت) ☐ خارجية (يعلن عنها داخل وخارج الكويت)

طريقة تقديم العطاء : عرض مالي فقط

اسلوب تقييم العطاءات : ☐ نظام النقاط ☒ أرخص الأسعار

العطاءات البديلة : ☐ يجوز تقديم عطاءات بديلة ☒ لا يجوز تقديم عطاءات بديلة

العينات : ☐ مطلوب تقديم عينات ☒ غير مطلوب تقديم عينات

أخرى :





مادة (2)

« قانون المناقصات العامة »

تعتبر أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم 74 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017 جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط.

مادة (3)

« طريقة إبرام العقد »

سيتم إبرام العقد بناءً على إجراءات المناقصة رقم وأ/332 لسنة 2022-2023 طبقاً لأحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم 74 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية.

مادة (4)

« الغرض من المناقصة ومكان تنفيذ الأعمال »

الغرض من المناقصة هو القيام بأعمال النظافة الخاصة بتجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له وذلك طبقاً للشروط والمواصفات المحددة بوثائق المناقصة.

مكان تنفيذ الأعمال : مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له .





مادة (5)

﴿ مستندات العقد ﴾

تتألف مستندات العقد من وثائق المناقصة رقم :و/أ/ 332 لسنة 2022-2023 والتي تحتوي على الآتي :

- المستند رقم (1) الشروط العامة .
- المستند رقم (2) الشروط الخاصة .
- المستند رقم (3) الشروط والمواصفات الفنية .
- المستند رقم (4) نموذج صيغة العقد
- المستند رقم (5) (النماذج) ويتضمن الوثائق التالية :
 - الوثيقة (1-5) نموذج بيانات المناقص
 - الوثيقة (2-5) نموذج صيغة العطاء
 - الوثيقة (3-5) نموذج محتويات العطاء
 - الوثيقة (4-5) نموذج التأمين الأولي
 - نموذج (5-5) نموذج التأمين النهائي
 - نموذج (6-5) نموذج المتعهدون من الباطن
 - نموذج (7-5) نموذج الإقرار رقم (1)
 - الوثيقة (8-5) نموذج الإقرار
 - الوثيقة (9-5) نموذج
 - الوثيقة (10-5) نموذج
- المستند رقم (6) الملاحق - إن وجدت - ويتضمن الوثائق التالية :
 - الوثيقة (1-6) ملحق الشروط الإضافية - إن وجدت -
 - الوثيقة (2-6) ملحق
- المستند رقم (7) القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم 74 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017.





وتُعد تلك المستندات وحدة متكاملة وتعتبر كل وثيقة فيها جزءاً لا يتجزأ من العقد وتُفسر وتُتمم بعضها بعضاً بما يضمن تحقيق الغرض من العقد.

مادة (6)

« أولوية المستندات »

دون الإخلال بأحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017، تُعطى الأولوية لصيغة العقد ثم الملاحق - إن وجدت - ثم الشروط الخاصة ثم الشروط العامة ثم الشروط والمواصفات الفنية ثم الإقرارات - إن وجدت - ثم الشروط الواردة في أي وثيقة أخرى من الوثائق التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من العقد.

مادة (7)

« التأمين الأولي »

التأمين الأولي لهذه المناقصة مبلغاً وقدره دينار كويتي، يُقدّم وفقاً لما هو منصوص عليه بالشروط العامة للمناقصة.

مادة (8)

« إعداد العرض الفني »

يلتزم المناقص بإعداد وتقديم العرض الفني طبقاً للشروط والمواصفات المحددة بالمستند رقم (3) الشروط والمواصفات الفنية.





مادة (9)

﴿ التأمين النهائي ﴾

يلتزم المناقص الفائز خلال شهر من تاريخ إخطاره بترسية المناقصة عليه بتقديم تأمين نهائي بنسبة (10%) من القيمة الإجمالية للعقد، ويكون هذا التأمين ساري المفعول من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء العقد بمدة (3) أشهر. ويُقدّم هذا التأمين وفقاً للشروط العامة للمناقصة.

مادة (10)

﴿ الثمن ﴾

هو المقابل المالي الذي سيُدفع للمتعهد مقابل القيام بالأعمال طبقاً للشروط المتفق عليها شاملاً الوفاء بجميع الالتزامات الواردة في العقد وكما هو موضح في وثائق المناقصة بما في ذلك المصروفات المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ تلك الالتزامات. ويخضع هذا المقابل للزيادة أو النقص طبقاً لشروط ومستندات العقد وتبعاً للأوامر التغييرية التي تقررها الجهة العامة أثناء تنفيذ العقد في نطاق الحدود المنصوص عليها في مستندات العقد.

مادة (11)

﴿ شروط وطريقة الدفع ﴾

- تدفع الوزارة للمناقص الفائز قيمة العقد بطريق الدفع المباشر بالدينار الكويتي عن طريق دفعات شهرية (شاملاً أجور عمال التنظيف والآلات ومواد التنظيف والتنقلات) وبموجب تقديم فاتورة معتمدة من الجهة المختصة بالطرف الأول شهرياً تفيد تمام تنفيذ جميع الأعمال على أكمل وجه وبدون أية ملاحظات عن الشهر المستحق وبشرط تقديم ما يثبت سداد مستحقات العمال للشهر السابق يقدم لإدارة المشتريات بالوزارة .





مادة (12)

﴿ الدفعة المقدمة ﴾

يجوز للجهة العامة بناءً على طلب يقدمه المتعهد خلال مدة لا تتجاوز (30) يوماً من تاريخ توقيع العقد أن تدفع له - خلال (45) يوماً على الأكثر من تاريخ تقديمه لكفالة الدفعة المقدمة - دفعة مقدمة بنسبة (20 %) من قيمة العقد طبقاً للأحكام المنصوص عليها بالشروط العامة للمناقصة.

مادة (13)

﴿ فترة التجهيز ﴾

يُمنح المتعهد فترة تجهيز مدتها (120) يوماً تبدأ من تاريخ توقيع العقد من أجل الاستعداد لتوفير جميع ما يتطلبه تنفيذ الأعمال محل الطرح.

ويجب على المتعهد خلال الفترة المشار إليها الالتزام بما يلي :

القيام بتوفير العمالة و تجهيزها و تدريبها حسب المواصفات الفنية و القيام بتوفير كافة المعدات و مواد التنظيف و كافة الأعمال اللازمة للبدء بتنفيذ أعمال العقد و تقديم وثيقة التأمين ضد كافة الأخطار

فإذا لم يقيم المتعهد بالانتهاء من تنفيذ كل أو بعض التزاماته خلال الفترة المحددة، أو قام بتنفيذها بالمخالفة للشروط والمواصفات الفنية المطروحة على أساسها المناقصة، يكون للجهة العامة الخيار بين ما يلي حسب سلطتها التقديرية: .

أ- إعطاء المتعهد مهلة أخرى أقصاها شهر تبدأ من بعد انتهاء فترة التجهيز المشار إليها سلفاً وذلك لتنفيذ جميع التزاماته وفقاً للشروط والمواصفات الفنية المطروحة على أساسها المناقصة مع توقيع غرامة التأخير.

ب- فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على حساب المتعهد، مع ما يترتب على ذلك من آثار وفقاً لما ورد في الشروط العامة للمناقصة.





مادة (14)

﴿ مدة العقد وتجديده أو تمديده ﴾

مدة العقد (سنتان) تبدأ من التاريخ الوارد بأمر البدء بمباشرة الأعمال بعد انتهاء فترة التجهيز المشار إليها.

ويحق للجهة العامة تمديد العقد لمدة سنة بذات الشروط والأسعار المتفق عليها ودون أدنى اعتراض من المتعهد بعد اخطاره كتابةً ويعلم الوصول برغبتها في تمديد العقد .

كما يحق للجهة العامة تمديد العقد لمدة أقل من سنة بذات الشروط والأسعار المتفق عليها ودون أدنى اعتراض من المتعهد بعد اخطاره كتابةً ويعلم الوصول برغبتها في تمديد العقد .

مادة (15)

﴿ أوقات العمل ﴾

يلتزم المتعهد بأن يباشر الأعمال المسندة إليه في أوقات العمل المنصوص عليها بالمستند رقم (3) الشروط والمواصفات الفنية.

مادة (16)

﴿ جهاز المتعهد ﴾

يلتزم المتعهد في سبيل تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها بتوفير الجهاز اللازم لإتمام تلك الأعمال بحيث لا يقل عما تم ذكره في العطاء المقدم منه ، وأن يقدم كشفاً للجهة العامة فور توقيع العقد بأسماء أفراد هذا الجهاز ، وأن يرفق به صور من بطاقاتهم المدنية وإقاماتهم الرسمية حال كونهم عمالة وافدة على أن يكون مسئولاً وحده عن كل ما يتعلق بشئون هذا الجهاز من حيث الأجر والبدلات وكافة المستحقات الخاصة به طبقاً للقوانين السارية في دولة الكويت.



مادة (17)

﴿ ممثل المتعهد ﴾

يلتزم المتعهد فور توقيع العقد بتقديم كتاب خطي للجهة العامة يتضمن تحديد ممثلاً له لديها بشأن تنفيذ العقد، يمكن الرجوع إليه في أي وقت بشأن الأعمال المتعاقد عليها طوال مدة العقد ، ويكون من واجبات ممثل المتعهد تلقي أية ملاحظات للجهة العامة بشأن الأعمال المتعاقد عليها والعمل على تلafiها وتلبية كافة المتطلبات الناشئة عن العقد.

مادة (18)

﴿ الأوامر التغييرية ﴾

للجهة العامة أثناء تنفيذ العقد الحق في زيادة أو نقصان الأعمال المتعاقد عليها بنسبة (15%) من قيمة العقد، وذلك وفقاً لما ورد بالشروط العامة للمناقصة .

مادة (19)

﴿ وثائق التأمين ﴾

- يلتزم المتعهد بتقديم وثيقة تأمين تغطي كافة الأخطار التي يمكن أن تلحق بالوزارة أثناء تنفيذ الأعمال المتعاقد عليها قبل إصدار أمر المباشرة بالبدء بالأعمال بقيمة (-/ 30000 د.ك) ثلاثون ألف دينار كويتي ، على أن تكون سارية المفعول لمدة سنتان وطبقاً للأحكام المنصوص عليها بالشروط العامة للمناقصة .





مادة (20)

﴿ غرامة التأخير ﴾

إذا تأخر المتعهد في تنفيذ التزاماته التعاقدية أو جزء منها خلال المدة أو المدد المتفق عليها بالعقد، توقع عليه غرامة تأخير مقدارها (-/2000 د.ك) الفين دينار كويتي عن كل يوم تأخير وبحد أقصى (10%) من قيمة العقد.

مادة (21)

﴿ الغرامات الأخرى ﴾

إذا أخل المتعهد بأي من التزاماته الواردة في وثائق المناقصة يحق للجهة العامة بمجرد حدوث المخالفة ودون الحاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أية إجراءات قضائية ودون الحاجة إلى إثبات الضرر الذي يعتبر متحققاً في جميع الأحوال توقيع الغرامات التالية:-
مخالفة رقم (1) : تفرض غرامة (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل وردية عمل يتغيب فيها مدير التنفيذي أو المشرفين الأوائل ، ويعفى كل منهما في حالة القيام بالإجازة المرضية التي لا تزيد عن أسبوعين والإجازات السنوية إلا تزيد عن شهر بشرط أن يحل أحد المشرفين الأوائل محله أثناء غيابه وإلا طبقت الغرامة .

مخالفة رقم (2) : في حالة غياب المدير التنفيذي أو المشرفين الأوائل بعد مدة إجازته المرضية أو السنوية في البند السابق مدة تزيد على الأسبوع يجب على المتعهد توفير البديل بنفس مواصفات وشروط كل منهما وإلا طبقت عليه الغرامة المقررة لغياب المدير التنفيذي من بداية اليوم الثامن لانتهاؤ الإجازة .





مخالفة رقم (3) : توقع غرامة (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل وردية عمل يتغيب فيها أحد المشرفين ويعفى من الغرامة إذا قدم بديلاً توافق عليه ادارة الخدمات العامة قبل استلامه العمل في حالة الإجازات المرضية أو السنوية .

مخالفة رقم (4) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل وردية عمل يتغيب فيها أحد العمال أوعاملات ويعفى المتعهد من الغرامة في حالة تقديمه بديلاً مستوفي لجميع الشروط وتوافق عليه ادارة الخدمات العامة قبل تسلمه العمل.

مخالفة رقم (5) : تفرض غرامة (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل وردية عمل عند عدم تقديم المتعهد كشف خلال الساعة الأولى من بداية الوردية مبين به أسماء العمال الذين لم يحضروا للعمل.

مخالفة رقم (6) : تطبق غرامة قدرها 1000 دينار عن كل وردية في حالة الغياب الجماعي للعمال ويفيد تجاوز الغياب عند تجاوز 50 % من العدد المقرر أو في حالة حضور العمال للموقع والامتناع عن العمل بالإضافة إلى الغرامة المقررة في هذا الشأن مع احتفاظ الوزارة بحقها في تطبيق شروط العقد .

مخالفة رقم (7) : تفرض غرامة قدرها (50 د.ك) خمسون دينار عن كل وردية عمل تغيب فيها أو لا يتقيد فيها سائق سيارة جمع النفايات أو سائق سيارة الباص في المرور على أحد المناطق حسب الجدول المعد وعدم نقل النفايات إلى المناطق التي تحددها الوزارة .

مخالفة رقم (8) : تفرض غرامة قدرها (50 د.ك) (خمسون ديناراً) لكل وردية عمل في حالة عدم تقيد فريق التنظيف بالمرور على المواقع حسب الجدول المعد وعلى المشرف المسئول بالفريق الحصول على توقيع مسئول الموقع أو المحطة أو ممثل الوزارة وتطبق الغرامة لكل موقع على حده.





مخالفة رقم (9) : تحمل المسؤولية في المحطات الخارجية على المشرف الأول ويكون بعد موافقة ادارة الخدمات العامة المسبقة وتفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل وردية عمل لغياب هذا المشرف الأول وعدم مروره على المواقع الخارجية .

مخالفة رقم (10) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل عامل يعمل وقت إضافيا خلال ساعات العمل المقررة بالمناقصة دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الوزارة وتعدد الغرامات بتعدد الورديات لكل عامل أو عند تشغيل عمالة محلية ليست على كفالة الشركة ودون موافقة مسبقة من الوزارة.

مخالفة رقم (11) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل ساعة عمل عند تأخير المدير أو أي من المشرفين وتطبق هذه الغرامة في حالة التأخير إذا تجاوز عن ربع ساعة وتحسب المدة من الوقت المقرر لبداية الدوام على أساس القيمة الكلية المقررة للغرامة في الساعة وفي حالة تجاوز التأخير عن ساعتين يعتبر غائباً وتطبق عليه غرامة الغياب .

مخالفة رقم (12) : تفرض غرامة (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) في حالة خروج المدير التنفيذي أو أي من المشرفين بدون إذن مسبق من ادارة الخدمات العامة .

مخالفة رقم (13) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل ساعة عمل عند تأخير أي من العمال وتطبق هذه الغرامة في حالة تجاوز التأخير عن ربع ساعة وتحسب المدة من الوقت المقرر لبداية الدوام على أساس القيمة الكلية المقررة للغرامة في الساعة وفي حالة تجاوز التأخير عن ساعتين يعتبر العامل غائباً وتطبق عليه غرامة الغياب

مخالفة رقم (14) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار) في حالة تغيير أو تبديل أي من العاملين من وردية إلى وردية أخرى أو نقله من موقع إلى آخر دون الحصول على موافقة ادارة



الخدمات العامة وتطبق نفس الغرامة في حالة دخول أي من العاملين المستجدين للموقع دون الحصول على موافقة ادارة الخدمات العامة الكتابية المسبقة عليه وتستمر الغرامة عن كل وردية حتى يحصل المتعهد على الموافقة أو التبديل أو دخول العامل الجديد وتطبق نفس الغرامة في حالة خروج أي عامل بدون إذن مسبق من ادارة الخدمات العامة.

مخالفة رقم (15) : تستحق غرامة يومية قدرها (50 د.ك) خمسون دينار على المتعهد عن كل موقع أو المحطات منفردة في حالة عدم تقديمه للكشوف أو تقديمها ناقصة لأي بيان من هذه البيانات أو المستندات المنصوص عليها أو الامتناع عن تقديمها أو التأخر في تقديمها.

مخالفة رقم (16) : تفرض غرامة يومية قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل عامل لم يتقدم للكشف الطبي.

مخالفة رقم (17) : تفرض غرامة يومية (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن أي فرد من العاملين لدى المتعهد إذا ثبت أنه يؤدي عمله أثناء إصابته بمرض يجعله غير لائق صحياً للعمل وتضاعف الغرامة إذا كان مريضاً بمرض معدٍ أو حاملاً لمسبباته ويمنع من دخول الموقع بعد ذلك.

مخالفة رقم (18) : تفرض غرامة يومية قدرها (20 د.ك) (عشرون دينار كويتي) لعدم تقدم أي فرد من العاملين لدى المتعهد لإجراء الكشف الدوري وإذا تخلف في مره أخرى يستمر سريان الغرامة حتى توقيع الكشف الطبي على العامل

مخالفة رقم (19) : تفرض غرامة يومية قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن أي فرد من العاملين الذين يعملون في الوزارة بموجب شروط المناقصة ولم يوفر لهم المتعهد الشهادات الصحية عند بداية تنفيذ العقد وتستمر هذه الغرامة إلى أن يقوم المتعهد بتوفيرها لهم وتفرض نفس الغرامة على عدم تجديدها عند انتهاء صلاحيتها أو عدم حمل العامل لها أثناء العمل وتطبق نفس الغرامة في





حالة عدم توفير الشهادات الصحية المذكورة أو انتهاء صلاحيتها للعمالة أو عدم توفير بديل عنها في حالة إتلافها.

مخالفة رقم (20) : تفرض غرامة يومية قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) إذا ثبت أي من العاملين لدى المتعهد لم يلتزم أثناء عمله بتعليمات مشرف عام عقد النظافة بالوزارة .

مخالفة رقم (21) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن أي فرد من العاملين لدى المتعهد إذا وجد أنه غير مدرب تدريب كاملاً على الواجب الذي يؤديه وتستمر الغرامة حتى يثبت تدريب العامل ومن الأمثلة على عدم تدريب معرفته باستعمال أدوات التنظيف أو مواد أو معداته.

مخالفة رقم (22) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) في حالة مخالفة الطرق الفنية للعمل كما هو منصوص عليه سواء للتنظيف أو للتطهير أو للنقل وتعدد الغرامات بتعدد الورديات وتعدد المخالفات.

مخالفة رقم (23) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن أي حالة يخالف فيها أي من العاملين الأنظمة والقواعد المعمول بها بالموقع أو المحطات ومن الأمثلة على ذلك (التدخين - الأكل - النوم أثناء الدوام - إثارة ضوضاء أو إزعاج - استعمال الهواتف في الأغراض الشخصية - أو التراخي أو الإهمال في تأدية الواجبات المطلوبة).

مخالفة رقم (24) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) في كل حالة يقوم بها أي من العاملين بتنظيف أي من المعدات المحظور عليه تنظيفها أو في حالة قيامه بأي مهام أخرى أو استعمال المواد والأدوات أو المعدات الخاصة بالوزارة.





مخالفة رقم (25) : تفرض غرامة قدرها (2 د.ك) دينارين في حالة قيام أي من العاملين بمهام غير عمله.

مخالفة رقم (26) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عند عدم نظافة أو عدم تطهير أي قطعه من الأدوات أو المعدات إلا باستثناء من ادارة الخدمات العامة وتتعدد الغرامات بتعدد القطع وتعدد الواردات .

مخالفة رقم (27) : تفرض غرامة قدرها (50 د.ك) خمسون دينار كويتي لكل وردية إذا تبين أن المتعهد لا يحتفظ بكل موقع أو المحطات بمخزون كافى من مواد التنظيف والتطهير وذلك بعد التنسيق مع ادارة الخدمات العامة لتحديد المخزون وتتعدد الغرامات بتعدد أنواع المواد والورديات ، وتطبق نفس الغرامة في حالة عدم توفير أي مادة.

مخالفة رقم (28) : توقع على المتعهد غرامة يومية قدرها (50 د.ك) خمسون دينار عن كل مادة كيميائية يثبت استخدامها في الموقع دون تصريح كتابي مسبق من الوزارة ، أو استخدام أي مادة مطهرة دون الحصول على الموافقة المسبقة أو عدم التزامه بالتعليمات الصادرة بشأن تخفيف واستخدام المطهرات أو عند عدم وجود أو عدم استيفاء بيانات السجل الخاص بالمطهرات بالموقع .

مخالفة رقم (29) : توقع غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل حالة يثبت فيها استخدام أي مادة من المواد الكيميائية مخالفة لإرشادات الجهة المصنعة للمادة أو عند انتهاء صلاحية أي مادة من المواد الموافق عليها .

مخالفة رقم (30) : يلتزم المتعهد بتوفير مخزون شهري للأدوات والمواد مع بداية كل شهر حسب الكميات التي تحددها ادارة الخدمات العامة و توقع غرامة قدرها (1000 د.ك) ألف دينار في حالة عدم توريد مواد التنظيف من قبل الشركة في بداية كل شهر .





مخالفة رقم (31) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل وردية في حالة عدم توفير المواد والأدوات الخاصة بالتنظيف.

مخالفة رقم (32) : تفرض غرامة قدرها 50 دينار عند تسليم أي معدة بحاله غير سليمة وجديدة عند بداية تنفيذ العقد .

مخالفة رقم (33) : تفرض غرامة يومية قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) إذا كان الزي غير لائق .

مخالفة رقم (34) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) في حالة عدم تقييد أي من العمال بالزي الرسمي أو إذا كان الزي غير لائق .

مخالفة رقم (35): تفرض غرامة يومية (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل حالة لم يلتزم أي من العاملين بحمل هوية العمل أو في حالة عدم اعتمادها من قبل الوزارة .

مخالفة رقم (36) : توقع غرامة يومية قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) إذا لم يستخرج أي من العاملين بدل فاقد لهويته خلال 48 ساعة من حدوث تلفها أو توفيرها ناقصة عن البيانات المطلوبة.

مخالفة رقم (37) :تفرض غرامة يومياً قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) في حالة عدم تقييد أي من العاملين بالتنوع أو اللون الموحد أو الزي الموحد .

مخالفة رقم (38) : تفرض غرامة (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل حالة لا يلتزم فيها أي عامل أثناء قيامه بجمع النفايات بارتداء الزي الموحد .

مخالفة رقم (39) : تفرض غرامة (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل وردية لأي من العاملين لم يلتزم بالنظافة الشخصية مثل (الشعر - الذقن - الأظافر - الملابس أو المظهر العام)



مخالفة رقم (40) : تفرض غرامة (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن كل عامل لم يلتزم في وردية عمله بالملابس في المواقع .

مخالفة رقم (41) : تفرض غرامة قدرها (50 د.ك) خمسون دينار عن كل منطقة نفايات لم تنقل منها النفايات في كل وردية وفي الأوقات المتفق عليها بين المتعهد وإدارة الموقع أو المحطات أو عند امتلائها .

مخالفة رقم (42) : تفرض غرامة قدرها (50 د.ك) خمسون دينار لعدم نقل الحاويات يومياً أو حاوية الضاغطة كل يوم إلى الخارج الموقع أو المحطات مهما حوت من نفايات وتطبق نفس الغرامة لعدم نقل العربات .

مخالفة رقم (43) : تفرض غراما قدرها (50 د.ك) خمسون دينار لكل عربة أو حاوية تستعمل لغرض يختلف عن ما هو محدد بالشروط أو عدم تمييز الحاوية .

مخالفة رقم (44) : تفرض غرامة يومياً قدرها (50 د.ك) خمسون دينار لعدم تنظيف أو تطهير كل عربة أو أداة أو حاوية بصورة جيدة.

مخالفة رقم (45) : تفرض غرامة قدرها (50 د.ك) خمسون دينار لعدم تنظيف أي منطقة للنفايات يومياً في أي موقع أو المحطات .

مخالفة رقم (46) : تفرض غرامة قدرها (50 د.ك) خمسون دينار لعدم تنظيف أي جهة بالمنطقة الخارجية في كل وردية عمل .

مخالفة رقم (47) : فرض غرامة قدرها (50 د.ك) خمسون دينار يومياً عند اكتشاف وجود أي كيس للنفايات الملوثة والخطرة داخل الضاغطة وتوقع الغرامة بعدد الأكياس .





مخالفة رقم (48) : تفرض غرامة قدرها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) عن عدم تبديل الأكياس وتتعدد الغرامات بتعدد الأكياس وتطبق نفس الغرامة في حالة تفريغ الأكياس دون تبديلها بالنسبة للأكياس الملوثة وعلى المتعهد مراعاة تبديل الأكياس مع بداية الوردية الأولى وكلما دعت الحاجة بالنسبة للنفايات يتم تبديلها كلما دعت الحاجة لذلك.

مخالفة رقم (49) : تفرض غرامة مقدارها (30 د.ك) (ثلاثون دينار كويتي) يوميا إذا تبين أن غطاء الحاوية مكسور أو أن سدادة فتحة التنظيف غير موجودة .

مخالفة رقم (50) : تفرض غرامة قدرها 50 د . ك يوميا إذا تبين عدم صلاحية الحاوية سواء كانت مهشمة أو أن عجلاها غير موجودة .

مخالفة رقم (51) : تفرض غرامة قدرها 50 د . ك إذا لم يتم كتابة بيانات السيارة المخصصة لنقل النفايات بوضوح وحسب الإرشادات وتعليمات الوزارة.

مخالفة رقم (52) : تفرض غرامة يوميا قدرها (50) د.ك في حالة عدم تنفيذ المتعهد أي من الالتزامات في شروط المناقصة ولم يرد بشأنها نص في المخالفات.

مادة (22)

﴿ فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب ﴾

دون الإخلال بالحقوق المقررة للجهة العامة بمقتضى القانون أو العقد إذا أخل المتعهد بأي من التزاماته التعاقدية يكون للجهة العامة الحق في فسخ العقد أو سحب العمل والتنفيذ على الحساب مع ما يترتب على ذلك من آثار وفقاً لما ورد في الشروط العامة للمناقصة.





المستند رقم (3)

الشروط والمواصفات الفنية





المستند رقم (4)

﴿ نموذج صيغة العقد ﴾



Handwritten signature in blue ink.



عقد أعمال النظافة

الناجم عن المناقصة رقم : وأ/332 لسنة 2022-2023

العقد رقم:

موضوعه: أعمال النظافة تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات
بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له
أنه في يوم : الموافق : من شهر : عام : ، تم إبرام
العقد المشار إليه .

بين

1- بدولة الكويت ويمثلها السيد/

بصفته :

وعنوانه :

ويسمى (الطرف الأول)

وبين

2- السيد/السادة ويمثله السيد/

بصفته

وعنوانه : منطقة : قطعة : شارع :

ابمبنى / القسيمة : المكتب : العنوان البريدي : الكويت

ص.ب : الرمز البريدي : رقم الهاتف :

رقم الفاكس : البريد الالكتروني :

ويسمى/ ويسمون (الطرف الثاني)





﴿ تمهيد ﴾

حيث تم الاعلان عن المناقصة رقم : وأ/332 لسنة : 2022-2023 للقيام بأعمال النظافة تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له وتقدم الطرف الثاني بعطاء في المناقصة المذكورة للقيام بالأعمال المشار إليها .

وحيث قام الجهاز المركزي للمناقصات العامة بترسية المناقصة على العطاء المقدم من الطرف الثاني باجتماعه رقم : المنعقد بتاريخ

وبناءً على :

- مراجعة إدارة الفتوى والتشريع بموجب كتابها رقم : بتاريخ :
 - موافقة ديوان المحاسبة على ترسية المناقصة على الطرف الثاني بموجب كتابه رقم : بتاريخ :
- فقد تم الاتفاق فيما بين الطرفين على ما يلي :

مادة (1)

﴿ مستندات العقد ﴾

يعتبر التمهيد السابق ووثائق المناقصة رقم : وأ/332 لسنة : 2022-2023 وما اشتملت عليه من كراسة الشروط العامة والخاصة وملحق الشروط الإضافية - إن وجدت - والشروط والمواصفات الفنية والإقرارات والملاحق والنماذج والعطاء المقدم من الطرف الثاني وكافة المكاتبات المتبادلة بين الطرفين جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومُتمماً ومكملاً له .





مادة (2)

﴿ نطاق الأعمال ﴾

يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ الأعمال محل العقد طبقاً للشروط والمواصفات الفنية المنصوص عليها في مستندات العقد المشار إليها أعلاه.

مادة (3)

﴿ قيمة العقد ﴾

يلتزم الطرف الأول بأن يدفع للطرف الثاني مبلغاً وقدره: د.ك (فقط لاغير دينار كويتي) نظير قيامه بتنفيذ الأعمال المتعاقد عليها طبقاً للشروط المنصوص عليها في مستندات العقد.

مادة (4)

﴿ مدة التنفيذ ﴾

مدة العقد (سنتان) تبدأ من التاريخ الوارد بأمر البدء بمباشرة الأعمال. ويحق للطرف الأول تمديد العقد لمدة سنة بذات الشروط والأسعار المتفق عليها ودون أدنى اعتراض من الطرف الثاني بعد إخطاره كتابةً وبعلم الوصول برغبة الطرف الأول في تمديد العقد .

كما يحق للطرف الأول تمديد العقد لمدة أقل من سنة بذات الشروط والأسعار المتفق عليها ودون أدنى اعتراض من الطرف الثاني بعد إخطاره كتابةً وبعلم الوصول برغبة الطرف الأول في تمديد العقد .





مادة (5)

﴿ التأمين النهائي ﴾

قدّم الطرف الثاني قبل توقيع العقد تأميناً نهائياً مبلغاً وقدره (...د.ك) بموجب خطاب ضمان صادر عن بنك : باسمه ولصالح الطرف الأول بواقع (10%) من القيمة الإجمالية للعقد، ساري المفعول من وقت إصداره إلى ما بعد انتهاء تنفيذ العقد بمدة (ثلاثة أشهر).

مادة (6)

﴿ الغرامات ﴾

إذا ارتكب الطرف الثاني أي من المخالفات المنصوص عليها بمستندات العقد أو تأخر في تنفيذ التزاماته التعاقدية أو جزء منها خلال المدة المتفق عليها بالعقد، توقع عليه الغرامة المنصوص عليها تفصيلاً بالمستند رقم (2) (الشروط الخاصة للمناقصة).

مادة (7)

﴿ الموطن المختار ﴾

أقر الطرفان بأن العنوان الوارد بصدر هذا العقد موطناً مختاراً لهما وأن كافة المكاتبات والمراسلات التي ترسل عليه منتجةً لكافة آثارها القانونية، وفي حالة تغيير أحد الطرفين لعنوانه يتعين عليه إخطار الطرف الآخر كتابةً وبعلم الوصول بالعنوان الجديد، ومالم يتم هذا الإخطار تعتبر جميع الإعلانات والمكاتبات والمراسلات التي ترسل إليه على العنوان الوارد بالعقد صحيحة وناظرة في حقه ومنتجة لكافة آثارها القانونية.





مادة (8)

« القانون الواجب التطبيق »

تسري على هذا العقد أحكام القانون رقم 49 لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون رقم (74) لسنة 2019 ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017.

مادة (9)

« الإلتزام بالقوانين ذات الصلة »

فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا العقد، على الطرف الثاني الإلتزام بجميع القوانين واللوائح والقرارات السارية في دولة الكويت ذات الصلة بموضوع العقد.

مادة (10)

« الاختصاص القضائي »

أُبرم هذا العقد في دولة الكويت، وأي نزاع قد ينشأ عنه أو عن تنفيذه أو تفسيره تختص المحاكم الكويتية بالفصل فيه.





مادة (11)

﴿ نُسخُ العقد ﴾

حُرر هذا العقد من (نسختين) سُلِّمت إحداها للطرف الثاني للعمل بموجبها.

واستناداً إلى ما سبق وقع الطرفان هذا العقد.

الطرف الثاني

الطرف الأول

الاسم :

الاسم :

التوقيع :

التوقيع :

الصفة :

الصفة :

مفوض بالتوقيع عن :



[Handwritten signature]



المستند رقم (5)

النماذج



Handwritten signature in blue ink.



فهرس المحتويات

رقم النموذج	الموضوع	رقم الصفحة
(1 - 5)	نموذج بيانات المناقص	50
(2 - 5)	نموذج صيغة العطاء	51
(3 - 5)	نموذج محتويات العطاء	53
(4 - 5)	نموذج التأمين الأولي	54
(5 - 5)	نموذج التأمين النهائي	55
(6 - 5)	نموذج المتعهدون من الباطن	56
(7 - 5)	نموذج الإقرار رقم (1)	57
(8 - 5)	نموذج الإقرار	58
(9 - 5)	نموذج	59
(10 - 5)	نموذج	60





الوثيقة (5 - 1) ﴿ نموذج بيانات المناقص ﴾

يرجى من المناقص تعبئة هذا النموذج :

رقم المناقصة : و أ / 332/2022/2023

موضوعها : تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات
بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له (وزارة الاعلام)

اسم المناقص : شركة المركز الفني العالمي.

العنوان :

منطقة : حولي ، قطعة : ، شارع : تونس
ابمبنى / القسيمة : مجمع الطخيم ، المكتب : 24 ، العنوان البريدي : الكويت.....
ص.ب : 44519 ، الرمز البريدي : 44519 ، رقم الهاتف : 22620914
رقم الفاكس : 22639778 البريد الإلكتروني : itcenter.kw@gmail.com
رقم إيصال شراء مستندات المناقصة : 110202226368292518

توقيع المناقص :

ختم المناقص :

التاريخ : 2022/11/08





الوثيقة (5 - 2)

﴿ نموذج صيغة العطاء ﴾

صيغة عطاء المناقصة رقم : وأ/332 لسنة : 2022-2023

موضوعها : أعمال النظافة تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له
الجهة : وزارة الاعلام

نُقر نحن الموقعين أدناه بأننا قمنا بدراسة شاملة لمستندات المناقصة المبينة أعلاه ونوافق على ما جاء بها ونقبله بدون أي تحفظ ومن ثم فإننا نتعهد بالآتي :

1-تنفيذ جميع الأعمال المطلوبة بموجب المناقصة والتي ورد وصفها تفصيلاً بالوثائق وفقاً لما تحدّد لها تماماً من كل الوجوه في المستندات المذكورة وذلك بواقع مبلغ إجمالي قدره (بالأرقام) 1578240 د.ك فقط مبلغ وقدره (بالحروف) مليون وخمسمائة وثمانية وسبعون ألفاً ومئتان وأربعون ديناراً كويتي وكما هو موضح بالمرفقات بالعرض المالي والأسعار التفصيلية فيه لهذا المبلغ والتي تبين قيمة كل عمل من الأعمال المطلوبة على حده خلال مدة إجمالية لتنفيذ تلك الأعمال مقدارها (سنتان).

2- الالتزام بالقيمة المبينة في البند السابق طوال مدة سريان العطاء على النحو الوارد بالمستند رقم (1) من وثائق المناقصة.

3- إتمام إجراءات التعاقد مع الجهة العامة متى تم إخطارنا بالترسية ويُعد تخلفنا عن إتمام إجراءات التعاقد انسحاباً من جانبنا يستوجب المساءلة وفقاً لأحكام قانون المناقصات العامة.

4- تنفيذ جميع الأعمال المتعاقد عليها خلال مدة التنفيذ المتفق عليها وعلى أكمل وجه.

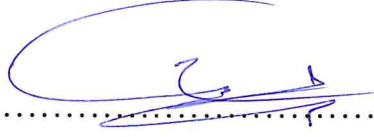




- 5- تعد هذه الصيغة جزءاً لا يتجزأ من وثائق المناقصة.
- 6- مرفق طيه التأمين الأولي بقيمة 23000.000 دينار كويتي في صورة خطاب ضمان/شيك مصدق رقم : 22-0141921-700 صادر من بنك الأهلي صالح لمدة (90) يوماً من تاريخ فض مظاريف العطاءات .

اسم المناقص : شركة المركز الفني العالمي

التاريخ : 2022/11/08

التوقيع : 

الختم : 



الوثيقة (5 - 3)

﴿ نموذج محتويات العطاء ﴾

على المناقص ملء النموذج المرفق لبيان جميع المستندات المقدمة في المغلف الذي يحتوي على عطاءه .

مناقصة رقم : و أ / 2023/2022/332

موضوعها : تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له (وزارة الاعلام)

اسم المستند	العدد	المرجع والتاريخ	ملاحظات
خطاب ضمان رقم (700-0141921-22)	1		
إيصال شراء المناقصة رقم (110202226368292518)	1		
أصول مستندات المناقصة	2		
محضر الاجتماع التمهيدي	3		
جدول تحليل الأسعار	1		
عقود تأسيس الشركة	11		
الرخصة التجارية	3		

اسم المناقص : شركة المركز الفني العالمي

التاريخ : 2022/11/08

التوقيع

الختم





الوثيقة (5 - 3)

﴿ نموذج محتويات العطاء ﴾

على المناقص ملء النموذج المرفق لبيان جميع المستندات المقدمة في المغلف الذي يحتوي على عطاءه .

مناقصة رقم : 2023/2022/332/أ و

موضوعها : تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له (وزارة الاعلام)

اسم المستند	العدد	الرجع والتاريخ	ملاحظات
حصر الجهة المدنى	1		
السجل التجارى	4		
إعتماد التوقيع لدى الهيئة العامة للقوى العاملة	1		
إعتماد التوقيع لدى الجهاز المركزى للمناقصات	1		
شهادة نسبة العمالة الوطنية	1		
شهادة لجنة الجهاز المركزى للمناقصات	1		
شهادة غرفة التجارة والصناعة	1		

اسم المناقص : شركة المركز الفنى العالمى

التاريخ : 2022/11/08

التوقيع :

الختم :





الوثيقة (3 - 5)

﴿ نموذج محتويات العطاء ﴾

على المناقص ملء النموذج المرفق لبيان جميع المستندات المقدمة في المغلف الذي يحتوي على عطاءه .

مناقصة رقم : و أ / 2023/2022/332

موضوعها : تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له (وزارة الاعلام)

اسم المستند	العدد	المرجع والتاريخ	ملاحظات
بيان بعنوان وهواتف الشركة	1		
بيان مع صور السابقة للشركة	23		
سى دى	5		
شهادة بعدم وجود مخالفات جسيمة صادرة من الهيئة العامة للقوى العاملة	1		
إقرار وتعهد (تعليمات السادة المناقصين)	6		

اسم المناقص : شركة المركز الفني العالمي

التاريخ : 2022/11/08

التوقيع :

الختم :





الوثيقة (5 - 4)
﴿ نموذج التأمين الأولي ﴾

الحترمين

**السادة / الجهاز المركزي للمناقصات العامة
الكويت**

..... خطاب ضمان / شيك مصدق رقم :

نتشرف بإعلامكم بأننا نضمن لكم بموجب هذا الكتاب

السادة / على مبلغ

قدره د.ك (فقط مبلغ وقدره ديناراً كويتيًّا) وذلك لقاء

التأمين الأولي بشأن المناقصة رقم : لسنة : والخاصة

بـ : والذين تقدموا بعبء لأجلها.

يعتبر هذا التأمين ساري المفعول لمدة تسعين يومًا من تاريخ فض مظاريف

العطاءات.

نتعهد بأن ندفع لأمركم عند أول طلب من قبلكم كامل المبلغ المذكور ودون أي

اعتراض من قبل السادة /

وأنا نقر بأننا نختار محل إقامة لنا في الكويت لكل ما يتعلق بتنفيذ هذا التأمين في مركز

السادة /



.....



الوثيقة (5 - 5)

﴿ نموذج التأمين النهائي ﴾

السادة / (الجهة العامة) المحترمين
الكويت

خطاب ضمان رقم :

نتشرف بإعلامكم بأننا نضمن لكم بموجب هذا الكتاب

السادة / على مبلغ قدره د.ك
(فقط مبلغ وقدره ديناراً كويتياً) وذلك لقاء خطاب الضمان
بشأن الالتزام بتنفيذ الأعمال الواردة في المناقصة رقم : لسنة : والخاصة
بـ : والتي رست عليهم .

يعتبر خطاب الضمان هذا ساري المفعول ابتداءً من هذا اليوم ولمدة تنفيذ الأعمال
للعقد مضافاً إليها (....) أشهر ويظل معمولاً به ولا يجوز إلغائه خلال المدة المذكورة بدون
موافقتكم الخطية المسبقة.

نتعهد بأن ندفع لأمركم عند أول طلب من قبلكم كامل المبلغ المذكور ورغم أي

اعتراض من قبل السادة /

وأنا نقر بأننا نختار محل إقامة لنا في الكويت لكل ما يتعلق بتنفيذ هذا التأمين في مركز



[Handwritten signature]



الوثيقة (5 - 6)

﴿ نموذج المتعهدون من الباطن ﴾

على المتعهد أن يقدم كتابةً كشفًا بأسماء المتعهدون من الباطن الذين سوف يستعين بهم لتنفيذ أي جزء من الأعمال المتعاقد عليها على النحو المبين أدناه، ويجب أن تكون تلك الأسماء من ضمن الكشوف المُحدّثة من قِبل الجهة العامة للقوائم المدرجة بالعطاء المقدم منه أثناء فترة دراسة العطاءات وقبل الترسية من الجهاز المركزي للمناقصات العامة لاعتمادهم.

وللجهة العامة الحق في استبعاد أي متعهد من الباطن أو ممثله أو أي من عماله أثناء سير العمل وطلب تغييره في أي وقت من الأوقات ودون أن يترتب على ذلك أية مسؤولية أو التزام عليها.

1- لأعمال

العنوان :
ص.ب. :
هاتف :
فاكس :
البريد الإلكتروني :

2- لأعمال

العنوان :
ص.ب. :
هاتف :
فاكس :
البريد الإلكتروني :

3- لأعمال

العنوان :
ص.ب. :
هاتف :
فاكس :
البريد الإلكتروني :





الوثيقة (5 - 7)

﴿ نموذج الإقرار رقم (1) ﴾

مناقصة رقم : و أ/ 332 لسنة : 2023/2022

موضوعها : تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له (وزارة الاعلام)

نقر نحن الموقعين أدناه بأننا اطلعنا على جميع وثائق ومستندات المناقصة سواء الورقية أو الواردة ضمن كافة الأقراص المدمجة C.D و نتعهد بما يلي :

1- أن الأسعار التفصيلية بالعرض المالي والقيمة الإجمالية المحددة في صيغة عطاء المناقصة المقدمة من قبلنا تمت بعد الدراسة الشاملة لكافة وثائق ومستندات المناقصة الورقية والتي على الأقراص المدمجة ، وهذه الأسعار تشمل كافة المصروفات والأرباح وكافة الالتزامات والمتطلبات المنصوص عليها في المستندات لتنفيذ جميع الأعمال المطلوبة بموجب المناقصة ووفقاً لشروطها على الوجه الأكمل وكما وردت بمستندات المناقصة.

2- تم تعبئة وحماية جميع البيانات والمعلومات المطلوب تعبئتها من قبلنا سواء على الوثائق والمستندات الورقية أو الواردة ضمن الأقراص المدمجة بمعرفتنا وحسب الشروط وبالطريقة المبينة بوثائق المناقصة وبما يتفق ومتطلباتها، ونعلم بعدم أحقيتنا في عمل أي تعديل على مضمون ونصوص تلك الوثائق والمستندات، وإذا ما تبين خلاف ذلك فانه يحق للجهاز المركزي للمناقصات العامة استبعاد العطاء واعتباره باطلاً.

3- إذا وُجد اختلاف بين البيانات والمعلومات التي تم تعبئتها من قبلنا على الوثائق والمستندات الورقية مقارنة مع تلك الواردة على الأقراص المدمجة والمقدمة من قبلنا، فإننا نقر بحق الجهاز المركزي للمناقصات العامة في استبعاد العطاء واعتباره باطلاً.

اسم المقر : طارق محسن عبد الحميد رمضان الطنطاوي بصفته : مدير عام وشريك

التوقيع : الختم





الوثيقة (5 - 8)

﴿ نموذج الإقرار ﴾

مناقصة رقم : و أ / 332/2022/2023

موضوعها : تجهيز خدمات التنظيف والنقل الداخلي والتخلص من النفايات
بمبنى مجمع الاعلام والمحطات الخارجية التابعة له (وزارة الاعلام)

.....
.....
.....
.....
.....
.....

اسم المقرر : طارق محسن عبد الحميد رمضان الطنطاوي

بصفته : مدير عام وشريك

التوقيع

الختم





الوثيقة (5 – 9)

﴿ نموذج ﴾



Handwritten signature in blue ink.



الوثيقة (5 – 10)

﴿ نموذج ﴾





المستند رقم (6)

الملاحق



Handwritten signature in blue ink.



الوثيقة (6- 1)

﴿ ملحق الشروط الإضافية ﴾

إن وجدت





الوثيقة (2 – 6)

﴿ ملحق ﴾



[Handwritten signature]



المستند رقم (7)

القانون رقم 49 لسنة 2016

بشأن المناقصات العامة المعدل بالقانون

رقم 74 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية

الصادرة بالمرسوم رقم 30 لسنة 2017

